قطاع خدمات ومعدات حقول النفط العالمي مهدد بالتباطؤ رغم تسجيله عائدات قياسية في 2011

أصدرت «أليكس بارتنرز»، إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الخدمات الاستشارية، دراسة تحت عنوان «آفاق قطاع خدمات ومعدات حقول النفط» تشير فيها إلى استمرار القطاع في مواجهة مصاعب ومخاطر جدية رغم نجاحه إلى حد بعيد في تجاوز تداعيات الأزمة المالية لعامي 2009/2008 وتحقيقه إيرادات قياسية عام 2011. وأكدت الدراسة على ضرورة خروج شركات القطاع من أطرها التقليدية واللجوء إلى القطاعات الأخرى بحثا عن أفضل الممارسات والكفاءات التي تتيح لها تعزيز تنافسيتها في الظروف الحالية، والارتقاء بمستوى إنتاجيتها وربحيتها، وتحسين إدارة نفقاتها الرأسمالية، ورفع عائداتها على رأس المال، وتمتين ميزانياتها العمومية. ووفقا للدراسة، فإن أداء قطاع خدمات ومعدات حقول النفط يواجه عددا من التهديدات المتمثلة بانخفاض أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأميركية (والذي يعزى جزئيا إلى ارتفاع التكسير الهيدروليكي)، والتسارع الحاد في ارتفاع أسعار السلع المباعة نظرا لارتفاع تكاليف كل شيء بدءا من أنابيب الصلب، ووصولا إلى التصنيع وخدمات العمالة في المناطق التي كانت سابقا غير مطروقة مثل ولاية داكوتا الشمالية وغرب أفريقيا والبرازيل، ناهيك عن متطلبات الإنفاق الرأسمالي التي تستهلك جزءا كبيرا من الأرباح، والتي وصلت العام الماضي إلى مستويات غير مسبوقة.

وقال العضو المنتدب لـ «أليكس بارتنرز» ومساعد رئيس قسم أنشطة قطاع النفط والغاز في الشركة بوب سوليفان، : «يمر القطاع في الوقت الحاضر بتغييرات لم يشهدها من قبل بما يقتضي رفع مرونة وكفاءة سلسلة الإمداد، وإجراء تحسينات على اعتمادية المعدات، وتطوير أساليب التشغيل والصيانة وضبط تكاليف المشاريع، بالإضافة إلى زيادة كفاءة التسعير للحفاظ على الإيرادات الاستثمارية». وأردف سوليفان قائلا: «تفتقر الكثير من الشركات إلى الممارسات المثلى التي سبق أن تم اعتمادها في قطاعات أخرى للتعامل مع مسائل مشابهة. لذلك يجب على قادة قطاع خدمات ومعدات حقول النفط الاستفادة من تجارب القطاعات الأخرى والبحث عن أفضل الكفاءات والممارسات فيها».

وعلى الصعيد العالمي، نجح القطاع في تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية أو «الركود الكبير» وحادثة التسرب النفطي في خليج المكسيك 2010، ويعزى هذا النجاح في جانب منه إلى المستوى الرفيع للأنشطة النفطية البرية ولاسيما في الولايات المتحدة الأميركية، وقد حقق كبار مزودي الخدمات المتنوعة ومزودي المنتجات والخدمات الخاصة بالأنشطة النفطية البرية زيادات في الإيرادات بنسبة 10٪ أو أكثر، كما سجل شركات التنقيب ومزودو الخدمات والمعدات تحسنا في الإيرادات رغم أن مستويات هذه الإيرادات مازالت دون ما تم تسجيله عام 2008 بنسبة تقارب 10٪.

وللربحية قصة مختلفة تماما، ففي عام 2011 كانت أرباح القطاع قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك أدنى من مستويات عام 2008 بأربع نقاط مئوية، وتشير دراسة «أليكس بارتنرز» إلى أن التعافي الذي تشهده شركات القطاع غير متكافئ مع وجود تباينات كبيرة في ربحية الشركات العاملة ضمن المجالات ذاتها، وعلى سبيل المثال، يبلغ الفرق في هوامش الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بين الشركات الأفضل والأسوأ أداء في ميدان التنقيب وإكمال وتخديم الآبار نحو 30 نقطة مئوية، ويبلغ هذا الفرق 20 نقطة مئوية بين الشركات المتخصصة بتزويد معدات التنقيب والإنتاج. وقال العضو المنتدب في «أليكس بارتنرز» ومساعد رئيس قسم أنشطة قطاع النفط والغاز في الشركة إيريك هيلينبراند، : «ثمة تباين كبير في الربحية قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بين الشركات المتقدمة والمتأخرة من حيث الأداء ضمن أهم مجالات القطاع مثل التنقيب وإكمال الآبار البرية، والتنقيب البحري، والمعدات وخدمات النقل والخدمات اللوجستية البحرية. ويعتبر ذلك انعكاسا للاختلاف الكبير في الممارسات المتبعة والأدوات المستخدمة في جميع ميادين القطاع، الأمر الذي يؤكد ضرورة قيام الشركات المتأخرة باعتماد أفضل الممارسات المتاحة لتحسين ربحيتها». وأشارت دراسة «أليكس بارتنرز» أيضا إلى أن الارتفاع السريع لتكلفة السلع المبيعة كان من بين الأسباب التي أدت إلى انخفاض الربحية، ويمثل ذلك نحو 5 نقاط مئوية من الإيرادات منذ عام 2008. وفي حين بقيت تكاليف المبيعات والنفقات العامة والإدارية كنسبة مئوية من الإيرادات تحت السيطرة خلال السنوات العديدة الماضية، غير أن تكاليف المواد الخام شهدت ارتفاعا متسارعا بما في ذلك الصلب، والصيانة والإصلاح والتشغيل، والأنابيب، والصمامات وملحقاتها، والوقود والزيوت، والتصنيع، وخدمات العمالة.

وما يزيد الوضع سوءا هو افتقار الكثير من الشركات إلى الرؤية الصحيحة حيال التكلفة التي تتحملها ربحية منتجاتها وخدماتها، وهذا ما يعيق اتخاذ قرارات التسعير الأنسب.

وفي هذا الصدد، قال المدير في قسم أنشطة قطاع النفط والغاز التابع للشركة بيل إيبانكس، : «بعد أن وصل معدل إيرادات رأس المال إلى ذروته متجاوزا نسبة 20٪ في عام 2006، انخفض هذا المعدل إلى 11٪ فقط في عام 2011. وتدأب الشركات العاملة ضمن مجالات القطاع المختلفة على الاستثمار بشكل كثيف بهدف مواكبة الطلب على المعدات والخدمات الجديدة التي تتيح للمشغلين الاستفادة من موارد الحقول البرية والبحرية على حد سواء. وشهد العام الماضي تسجيل مستويات إنفاق من رأس المال تجاوزت التدفق النقدي العائد من عمليات القطاع، مما أدى إلى زيادة مستويات الديون لتتجاوز 100 مليار دولار للمرة الأولى، وانخفاض مستويات تغطية الفائدة إلى النصف تقريبا منذ عام 2008 لتصبح 8 أضعاف الأرباح قبل احتساب الضرائب والفوائد». وتابع إيبانكس قائلا: «ثمة حدود لصبر المساهمين، ولذلك يجب على شركات قطاع خدمات ومعدات حقول النفط التركيز على تحسين الاستفادة من الأصول والربحية، وتدقيق خطط إنفاق رأس المال بهدف تحسين الإيرادات، وذلك حتى لا تفقد القدرة على المشاركة في عمليات التوحيد التي يقبل عليها القطاع».

الانتخابات اليونانية تواجه السؤال الصعب: تقشف أو مغادرة منطقة اليورو؟

القاهرة ـ أ.ش.أ: وسط حالة عدم اليقين ومخاوف من إمكانية مغادرة بلادهم لمنطقة اليورو، أصبح اليونانيون يعرفون على الأقل متى سيحصلون على فرصة ثانية للتصويت، فقد تحدد أخيرا موعد جولة انتخابات عامة جديدة في 17 الجاري بعد أن تم تعيين قاض لرئاسة حكومة مؤقتة للبلاد عقب إخفاق أي من الأحزاب الفائزة في انتخابات 6 مايو الماضي في تشكيل حكومة ائتلافية.

وقد تم الإعلان عن موعد الانتخابات بعد لقاء زعماء الأحزاب مع الرئيس اليوناني كارلوس بابولياس في 16 مايو الماضي بعد أن فشلت مباحثات تشكيل حكومة ائتلافية خلال المهلة المحددة التي انتهت في 15 من نفس الشهر، ما أثار مخاوف جديدة حول مستقبل اليونان في منطقة اليورو.

ويأمل اليونانيون أن تحسم هذه الانتخابات ما أخفقت فيه جولة الانتخابات السابقة التي أسفرت عن عدم فوز أي حزب بالأغلبية، مما وضع البلاد أمام طريق مسدود حول إشكالية الاستمرار في إجراءات التقشف التي تتطلبها اتفاقية الإنقاذ الدولية.

ويلوح الزعماء الأوروبيون بأنهم سيقطعون التمويل عن اليونان إذا رفضت خطة الإنقاذ التي تمت الموافقة عليها في مارس الماضي، ما يعني إفلاس بنوك اليونان وخروجا مؤكدا من منطقة اليورو.

من ناحية أخرى، يخشى مسؤولو الاتحاد الأوروبي أن تنتخب اليونان حكومة معادية لاتفاق الإنقاذ قد تدفع باتجاه خروج اليونان من منطقة اليورو، فيما تحاول الأحزاب المؤيدة لأوروبا تصوير الأمر على أنه خيار بسيط، إما البقاء في منطقة اليورو أو العودة للعملة اليونانية القديمة (الدراخما).

وأظهرت آخر استطلاعات الرأي تقدم حزب سيريزا، التكتل اليساري المعارض لشروط سياسة التقشف الصعبة، على باقي منافسيه.. والذي أعلن عن رغبته في إعادة كاملة للتفاوض حول اتفاقية الإنقاذ التي تم الاتفاق عليها مع بروكسل وصندوق النقد الدولي، والتي يرى الحزب أنها «تقضي على اليونان»، ورغم أن كتلة سيريزا ترغب في إعادة التفاوض حول حزمة الإنقاذ، إلا أنها في الوقت نفسه تأمل في إبقاء اليونان ضمن منطقة اليورو.

ويرصد ريتشارد جابلن مراسل (بي.بي.سي) في أثينا، أن حالة عدم اليقين بشأن اليورو أثارت حالة من القلق في أوساط المصارف في اليونان، ووفقا لصحف يونانية فإن حوالي 700 مليون يورو تم سحبها من البنوك التجارية اليونانية خلال الأيام الماضية، فيما يساور الناس القلق من أن الخروج من منطقة اليورو والارتداد إلى عملة الدراخما سينهي على الكثير من مدخراتهم.

وترجح استطلاعات الرأي الأخيرة أن حزب سيريزا اليساري المرشح للفوز في الانتخابات المقبلة لن يحصل على الأغلبية البرلمانية.. وكان الحزب قد جاء في المركز الثاني في نتائج انتخابات 6 مايو الماضي. وشهدت الانتخابات الأخيرة تراجعا كبيرا في شعبية حزبي الباسوك والديقراطية الجديدة، اللذين وقعا اتفاقية الإنقاذ، بعد أن سيطرا على الحياة السياسية اليونانية لعقود، لتنخفض الأصوات التي يتمتعان بها من 77٪ إلى 33٪، ومن الممكن أن يحول الناخبون تأييدهم إلى أحزاب أكثر اعتدالا في الانتخابات المقبلة، وإذا لم يحدث ذلك، فالسؤال المطروح هو: هل ستتمكن حكومة يسارية متطرفة في أثينا من التوصل لحل وسط مع بروكسل؟ ويرى الصحافي الاقتصادي الشهير ادرياس ويتمان سميث بصحيفة الاندبندنت، هذا الاحتمال على أنه السيناريو الأكثر قتامة.

إيران ستصدر مشتقات نفطية إلى العراق بقيمة مليار و800 مليون دولار سنوياً

طهران ـ يو.بي.آي: أعلن مساعد وزير النفط الإيراني علي ضيغمي ان بلاده ستصدر مشتقات نفطية الى العراق بقيمة مليار و800 مليون دولار سنويا. ونقلت وكالة الأنباء الإيراني الرسمية «ارنا» عن ضيغمي قوله في تصريح انه وفقا لاتفاقية مبرمة بين البلدين تقرر رفع قيمة المشتقات النفطية التي تصدر سنويا الى العراق الى مليار و800 مليون دولار. وأضاف انه وفقا لهذه الاتفاقية فسيتم تصدير المشتقات النفطية بما فيها الغاز والكيروسين عن طريق البحر ومن موانئ ماهشهر وبندر عباس وكذلك عبر 3 محاور برية الى العراق.

البطالة تسجل رقماً قياسياً في دول الاتحاد الأوروبي و4,7 ملايين عاطل في إسبانيا

مدريد ـ أ.ش.أ: سجلت البطالة في دول الاتحاد الأوروبي رقما قياسيا، حيث قفزت إلى 11٪ خلال شهري مارس وأبريل الماضيين، وهو أعلى رقم منذ عام 1995. وأشار مكتب الإحصاءات الأوروبي (يورو ستات) إلى أن انكماش سوق العمل في منطقة اليورو يواصل اتساعه حيث بلغ عدد العاطلين في منطقة اليورو 110 آلاف عاطل في شهر أبريل الماضي، إضافة إلى 438 ألف عاطل في الربع الأول من عام 2012. ويرى الخبراء الاقتصاديون أن ثبات البطالة في مجمل منطقة اليورو يعكس التباين المتزايد بين دول المنطقة، حيث انخفضت إلى 5,4٪ في ألمانيا، فيما ارتفعت في كل من أسبانيا والبرتغال إلى مستويات غير مسبوقة، كما سجلت ارتفاعا طفيفا في كل من فرنسا وهولندا وإيطاليا وبلجيكا. في سياق ذي صلة، أعلنت وزارة العمل في إسبانيا أن عدد العاطلين عن العمل في البلاد قد شهد انخفاضا بنسبة 0,63٪ (4,71 ملايين شخص) في شهر مايو الماضي، وذلك للشهر الثاني على التوالي حيث تتراجع فيه أعداد العاطلين بعد أن سجل شهر مارس الماضي رقما قياسيا في ظل حالة من الركود الاقتصادي في البلاد.

«المجموعة المالية هيرميس» تتخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق الشركة والمساهمين

أعلنت المجموعة المالية هيرميس القابضة امس انها ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق الشركة، والمساهمين، والعاملين بها والمتعاملين على اسهمها من الحملة الاعلامية التي شنتها «بلانت اي بي» وما تم وصفه بأنه عرض شراء اسهم المجموعة المالية هيرميس القابضة.

الجدير بالذكر ان كل ما ارسلته الشركة المذكورة لا يزيد عن خطابين للتعبير عن نوايا حسنة لتقديم عرض اجباري لشراء 100٪ من اسهم المجموعة المالية هيرميس، مشروط باجراء الفحص النافي للجهالة خلال 60 يوما، دون اي التزام او ضمان لوجود التمويل اللازم او معلومات عن المستثمرين والتزاماتهم. وبالرغم من ذلك تم عرض الخطابين المذكورين بتلاوتهم على المساهمين في الجمعية العامة غير العادية، والتي عقدت يوم السبت الموافق 2 يونيو 2012، ومع ذلك وافقت الجمعية على التحالف الاستراتيجي مع شركة «كيو انفست» القطرية، والمعروض على الجمعية باعتباره مشروعا للشراكة يتضمن ضم بعض الانشطة التي تمثل ما يقرب من 20٪ في المتوسط من اجمالي ايرادات المجموعة خلال السنوات الاخيرة في اطار شركة مشتركة مع كيو انفست، وليس عرضا للاستحواذ على اسهم المجموعة، كما تدعي شركة بلانت المذكورة.

غياب الكفاءة ينال من النمو بالهند

نيودلهي ـ رويترز: كان يوما قاسيا آخر للروبية في سوق الصرف مع تصاعد الأزمة الاقتصادية في الهند ما حدا برئيس الوزراء مانموهان سينغ أثناء عودته من زيارة لميانمار لأن يستدعي الصحافيين المرافقين له على الطائرة ليتحدث إليهم.

لكن التصريح الوحيد الذي أعده لوسائل الإعلام في ذلك المساء لم يكن متعلقا بالاقتصاد بل بمزاعم فساد يواجهها هو وأعضاء حكومته.

وحين سئل عن هبوط العملة لمستويات متدنية ألقى سينغ المسؤولية على تباطؤ الاقتصاد العالمي وأزمة منطقة اليورو وأبدى أملا في أن تسوي مجموعة العشرين هذه المشاكل في قمتها بمكسيكو في وقت لاحق من الشهر الجاري. وبعد يومين حين أظهرت بيانات الناتج المحلي الاجمالي هبوط معدل النمو الهندي لأدنى مستوى في 9 أعوام ألقى وزير المالية هو الآخر المسؤولية على «ضعف المعنويات العالمية» وكذلك البنك المركزي بسبب تشديد السياسة النقدية.

ومع تراجع إنتاج قطاع الصناعات التحويلية والطلب الاستهلاكي فضلا عن استثمار المؤسسات وتصاعد العجز المالي والتجاري وبقاء التضخم عند مستويات مستعصية فلا يتقبل كثيرون فكرة أن الحكومة ليست مسؤولة بشكل أو بآخر.

وقال راجيف مالك كبير الاقتصاديين في سي.ال.اس.ايه سنغافورة «ثمة قدر كبير من الانكار ولكن معظم المشاكل التي تشكو منها الهند جلبتها على نفسها. الوصع الهندي.. ناجم عن عدم اتساق السياسات وغياب الحكومة عن الوعي».

ويقول اقتصاديون إن ثبات السياسة في الهند وغياب أي إصلاح مهم لضمان استدامة النمو حول التباطؤ من أمر مرتبط بدورة الاقتصاد إلى أمر هيكلي أو منتظم. وتسجل البلاد الآن معدل نمو دون إمكانياتها وهو غير ما عرف «بمعدل النمو الهندي» البالغ نحو 3,5٪ الذي لازم الاقتصاد الذي كانت الدولة تمسك بخناقه قبيل تنفيذ إصلاحات ضخمة منذ عقدين ولكنه نسخة القرن الحادي والعشرين التي وصفها مالك بأنه «نمو بخصم نتيجة عدم كفاءة الحكومة».

وللإنصاف فإن البيئة الخارجية تفسر جزئيا تراجع معدل النمو.

وهبت الرياح الباردة من الولايات المتحدة وأوروبا على جميع الاسواق الناشئة في آسيا غير ان أداء الهند كان أسوأ من بقية الاسواق وفقدت مكانتها كثاني أسرع اقتصادات المنطقة نموا.

وفي الأسبوع الماضي أظهرت بيانات ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الهند نزل أول 3 أشهر من العام إلى 5,3٪ من 9,2٪ في نفس الربع من العام الماضي لتنزل الهند إلى المركز الرابع بين الاسواق الناشئة في آسيا بعد الصين والفلبين واندونيسيا.

ويري جهانجير عزيز كبير اقتصاديي جيه.بي مورغان المتخصص في شؤون الهند أن على الحكومة أن «تعترف بأن المشكلة ليست في اليونان ولكن داخل البلاد».

ولا يبدو ذلك محتملا في وقت قريب فبعد يوم واحد من صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي اجتمعت الحكومة للموافقة على إلغاء القيود على تصدير مسحوق الحليب منزوع الدسم وانفض الاجتماع دون مناقشة المأزق الاقتصادي في البلاد.

وقد تحسد دول غربية الهند على معدل نمو يتجاوز 5٪ ولكن ليس على معدل تضخم يزيد على 7٪ وعجز في المعاملات الجارية هو الأعلى منذ عام 1980 وعجز مالي تفاقم إلى 5,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة سلسلة من قرارات الدعم المعوقة للنمو.

وأعاد الخلل الكبير في الموازين الاقتصادية الكلية إلى الأذهان أزمة ميزان المدفوعات الهندي في عام 1991 حين اضطرت الحكومة المركزية لنقل أطنان من الذهب لأوروبا جوا لضمان قرض تفاديا للتخلف عن سداد دين سيادي. ونفذ سينغ وكان وزيرا للمالية في ذلك الحين إصلاحات جذرية انتشلت الهند من على حافة الهاوية ووضعتها على طريق نمو اقترب من الـ 10٪ قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ومن الصعب تصور تكرار الازمة الشاملة التي شهدتها البلاد قبل 21 عاما في الوقت الراهن بفضل ما لدى الهند من احتياطي أجنبي يبعث على الطمأنينة. ولكن الثقة تتبخر سريعا.

وعقب صدور بيانات النمو الضعيفة نشرت صحيفة ايكونوميك تايمز في صفحتها الاولى تقول «وداعا 2020 أهلا 1991» في إشارة لهدف الهند ان تصبح دولة متقدمة بحلول نهاية العقد الجاري ومزاحمة الصين. والمشكلة ان الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الذي ينتمي إليه سينغ لم تطلق اي مبادرة سياسية رئيسية من اجل مزيد من التحرر الذي قاده رئيس الوزراء وذلك منذ فوزها بولاية ثانية في 2009.

وعوضا عن ذلك أدى الهجوم على الفساد وحلفاء في الائتلاف الحاكم يعرقلون إصلاحات لا تحظى بشعبية إلى جمود في أنشطة الحكومة.

ويأتي كل ذلك في وقت تحتاج فيه الهند لخفض الدعم للوقود والأسمدة والمواد الغذائية لتحسين جدارة ميزانيتها ومعالجة شكوك رقابية وارتفاع تكلفة إطلاق أنشطة أعمال لوقف تباطؤ الاستثمار.

وقال سامبران تشاكرابورتي كبير الاقتصاديين في ستاندرد تشارترد في مومباي ان احد المؤشرات على ان التراجع أضحى هيكليا أكثر من ارتباطه بدورة اقتصادية هو فقد الاستهلاك ـ وهو القوة المحركة للنمو ـ للزخم في السنوات الأخيرة.

وأضاف «يبدو أن الاستثمار والاستهلاك يتأثران الآن. المحركان لا يعملان حاليا»، موضحا أن نسبة التضخم شديدة الارتفاع نالت من الأجور الحقيقية وأن المعنويات السلبية في قطاع الاعمال امتدت للمستهلكين وان ثبات اسعار أصول بعد ما شهدته من طفرة اضر بالاستهلاك.

وتابع «لا اعتقد ان الاقتصاد لدية قوة تلقائية ليتعافى ذاتيا. يقع الأمر على عاتق صناع السياسية».

وأعلنت الحكومة اجراءات تقشف في الأسبوع الماضي شملت خفض نفقات الدولة ولكن شد الحزام لمواجهة مشاكل الديون لن يؤدي سوى لانخفاض النمو.

وكانت الخطوة الأكثر وضوحا لتحفيز النشاط الاقتصادي إعلان سينغ الاسبوع الماضي خطة للتعجيل بمشروعات بنية تحتية مؤجلة في بلد به أكثر من 200 مشروع ضخم لطرق وموانئ وخطوط أنابيب متأخرة عن موعدها.

عندما تؤثر الأزمة في حالة اليونانيين الجسدية والنفسية

أثينا ـ أ.ف.ب: يقول ديميتري وهو اختصاصي في تقويم العظام من أثينا: «أشعر بأن مرضاي أصبحوا أكثر تشنجا واجهادا، فرواتبهم تتدنى، وباتت العلاقات اليومية بين الناس أكثر توترا، ومن يعملون يشعرون بقلق كبير وتظهر لديهم تشنجات عضلية هيكلية».

ويضيف: في السابق، كان نصف المرضى يقصدونني للخضوع لجلسات استرخاء، أما اليوم فكثيرون منهم يأتون الي وهم يعانون أزمة حادة وتشنجا في الظهر أو عجزا عن المشي، ويؤكد أن أزمة الدين المستمرة وما يرافقها من تدابير تقشفية والركود الاقتصادي المتصاعد تخلف آثارا هائلة على جسم الانسان.

وفي حين يخضع القطاع المالي لتدابير تقشفية ولاملاءات الترويكا ومواقف المصارف المقرضة، تؤثر أزمة الدين والصعوبات اليومية التي ترافقها تأثيرا هائلا على اليونانيين، والدليل على ذلك ارتفاع حالات الاكتئاب والانتحار.

وفي الرابع من أبريل، قتل متقاعد في السابعة والسبعين من العمر نفسه برصاصة في الرأس في وسط ساحة سينتاغما لأنه لا يملك مصدر رزق.

وفي الفصل الأول من العام 2011، ارتفعت حالات الانتحار الناجمة عن العجز المادي في اليونان بنسبة 40٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010، بحسب وزارة الصحة.

ومع أن هذه الأرقام مثيرة للصدمة، ينبغي وضعها في سياقها الصحيح، فاليونان، شأنها شأن البلدان الأخرى في أوروبا الجنوبية، تسجل نسبة انتحار أدنى بكثير منها في بلدان أوروبا الشمالية، وفي العام 2009، بلغ معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار في اليونان ثلاثة أفراد من أصل مئة ألف نسمة، أي أقل من ثلث المعدل الأوروبي.

لكن يبدو حالات الاكتئاب في اليونان أكبر منها في أي بلد آخر، فأرقام وزارة الصحة تشير الى أن رجلا يونانيا من أصل أربعة وامرأة يونانية من أصل ثلاثة مصابان بالاكتئاب، علما أن المعدل العالمي هو رجل من أصل ثمانية وامرأة من أصل خمسة.

ويقول بيتروس (اسم مستعار) وهو مستورد وموزع للمفروشات يملك متاجر عدة في أثينا «بت عاجزا عن النوم»، ففي الأشهر الأخيرة، اضطر الى تسريح عدد من الموظفين في خطوة غير مسبوقة في شركته العائلية.

ويضيف: سوف اضطر أيضا الى تخفيض الأجور، فحتى زبائننا المعتادون تخلوا عنا، أتساءل كيف سيتدبر الناس أمورهم بعد الصيف عندما سيتعمم تخفيض الرواتب في كل المؤسسات.

وبسبب الأزمة، يصاب اليونانيون بالمرض ويتعذر عليهم الخضوع للعلاج، فنظرا الى التدابير التقشفية، تم تخفيض ميزانية الصحة العامة بمعدل الربع منذ العام 2009.

وتدنت رواتب الأطباء بنسبة 25٪ ولم يعد الحراس يتلقون أجورهم وانخفض عدد المرضات وتراجع مخزون المعدات الطبية.

ويبدو الوضع مأساويا أيضا في مجال الصحة العقلية، فقد أدت القيود المفروضة على الميزانية الى اقفال مراكز عدة للعلاج النفسي، وتم التخلي عن ثلث البرامج الهادفة الى مساعدة مدمني المخدرات، ما أدى الى ارتفاع ملحوظ في حالات الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (ايدز).

نمو اقتصاد الإمارات 4,2٪ في 2011

دبي ـ أ.ف.ب: أفاد وزير الاقتصاد الإماراتي الاثنين بأن إجمالي الناتج المحلي للإمارات العربية المتحدة سجل نموا بنسبة 4,2٪ في 2011 وتوقع ان ينخفض النمو الى 3٪ فقط هذه السنة مع تراجع أسعار النفط الخام.

وقال سلطان بن سعيد المنصوري للصحافيين ان نمو إجمالي الناتج المحلي قفز من 1,3٪ في 2010 الى «4,2٪ في 2011».

والمعدل الذي كشف عنه الوزير الإماراتي أدنى من توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في الإمارات العام الماضي والتي كانت بحدود 4,9٪.

وأفاد المنصوري بأن ارتفاع أسعار الخام والتوسع في القطاعات غير النفطية خصوصا السياحة، ساهما في ارتفاع نمو الاقتصاد الإماراتي.

وشكلت عائدات النفط 31٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما مثلت التجارة بالجملة 13,5٪، وسجل القطاع السياحي نموا بنسبة 8٪ في 2011.

ولم يعلن الوزير الإماراتي توقعات رسمية للنمو في 2012 إلا انه قال ان الرقم قد يكون بحدود 3٪.

وقال «انا متفائل إزاء سنة 2012» مشيرا الى ان أسعار النفط التي سجلت في الأشهر الأربعة الأولى وكانت عند متوسط 114 دولارا للبرميل، تعد مؤشرا جيدا. وأضاف «لا أتخيل ان النمو سيكون 4٪، بل سيكون على الأرجح اقرب من 3٪».

شركة الراية العالمية العقارية ش.م.ك (مقفلة)
شركة الراية العالمية العقارية
AL-RAYA GLOBAL REAL ESTATE CO.

تذكير

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31

يسر مجلس إدارة شركة الراية العالمية العقارية (ش.م.ك) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 ، والمقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 13 / 6 / 2012 في قاعة الاجتماعات " أ " بمبنى وزارة التجارة والصناعة الكائن في مجمع الوزارات وذلك للنظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة مكتب بدر البزيع للاستشارات الإدارية والمالية بمنطقة بنيد القار - برج الدروازة - الدور الأول
هاتف: 22418849 , 22445458 - فاكس: 22469838

وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للمكتب المذكور.
كما يمكن الحصول على وثائق الاجتماع (التقرير السنوي وجدول اجتماع الجمعية العامة العادية)
من خلال موقع الشركة الإلكتروني: www.alrayaglobal.com

والله ولي التوفيق
مجلس الإدارة

إعلان طلب توظيف

شركة في مجال الحفر في الكويت
بحاجة للوظائف الشاغرة التالية :

مشرف سكن (Camp boss) :
خبرة ثلاث سنوات في مجال شركات الحفر (نظام العمل 11 شهر عمل و 1 شهر اجازة)
ممرض (Medic) :
خبرة ثلاث سنوات (نظام العمل 60 يوم عمل و 30 يوم اجازة)
سائق معدات ثقيلة (Heavy Driver):
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة عامة (نظام العمل 150 يوم عمل و 30 يوم اجازة)
سائق كرين :
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة كويتية إنشائية (نظام العمل 60 يوم عمل و 30 يوم اجازة)
سائق كرين :
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة كويتية إنشائية (نظام العمل 150 يوم عمل و 30 يوم اجازة)
سائق فوركليفت :
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة كويتية إنشائية (نظام العمل 60 يوم عمل و 30 يوم اجازة)
سائق فوركليفت :
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة كويتية إنشائية (نظام العمل 150 يوم عمل و 30 يوم اجازة)

المرشحون الذين يتم قبولهم يشترط أن تكون إقامته صالحة للتحويل ترسل الطلبات على البريد الإلكتروني :
humanresourceskw@yahoo.com
hrsupportkw@hotmail.com